العلمانية ونظام الحكم في المغرب

عبد العالي مجدوب

«العلمانية» هي الترجمة العربية السائدة للمصطلح الأجنبي «Laïcité» (بالفرنسية)، و«Secularism» (بالإنجليزية). و«جماعة العدل والإحسان،» وبخاصة في كتابات مرشدها، تختار مكانَ «العلمانية» استعمالَ الأصل الأجنبي معرَّبًا، أي «اللائكية،» لتتجنّب ما توحي به كلمةُ «علمانية» من خلطٍ والتباسٍ في شأن أصل اشتقاقها وبنائها الصرفي.

تَرْجع اللائكيةُ في أصولها الفكرية والسياسية إلى ما انتهى إليه صراعٌ طويل في أوروبا بين سلطة الكنيسة من جهة، وبين عامّة أهل الفكر الذين كانوا ينادون بالتحرر من قيود اللاهوت والأخذ بأسباب العقل والحداثة وما أدّت إليه الاكتشافاتُ العلميةُ من قوانين ونظريات ومعطيات تخالف مسلّماتِ الموروث الديني النصراني من جهة ثانية. وهي، على العموم، نظامٌ ينحو نحو التمييز بين مجتمعيْن في حياة الإنسان: مجتمع ديني (société religieuse)، لا شأن له بأمور السياسة ومتعلّقاتها؛ ومجتمع مدني (société civile)، أيْ مجتمع متحرِّر من قيود الكنيسة، ولا يَعتبر، في أفكاره واجتهاداته وتقديراته، ولاسيما في مجال السياسة وتدبير شؤون الدولة، معتقداتِ الدين وما يتّصل بها من أوامر وآداب وتوجيهات. وهذا النحو من التمييز بين مجتمعين في الحياة الإنسانية، حسب التعريف الشائع للعلمانية (اللائكية) في المصادر الغربية، هو الذي تنعته العبارةُ الشائعةُ عندنا بـ «الفصل بين الدين والدولة.»

ثم إنّ اللائكية الأوروبية، في واقع الممارسة، لائكياتٌ بألوان الطيف. وعلى ذلك تَشْهد سياساتُ الحكومات الأوروبية المختلفة في شأن التعامل مع النزوعات الدينية في المجتمع، وبخاصة الصحوة الإسلامية الآخذة في التصاعد والاتساع. فهناك، مثلاً، اللائكيةُ الفرنسية المتشددة، بل الناقمة بشكل مفضوح على الاتجاه الإسلامي المتنامي في شرائح واسعة من المجتمع. فقد ضاقت لائكيةُ فلسفة الأنوار بحجاب المسلمات الفرنسيات، ولم يهدأْ بالُها إلاّ بإصدار قانون يحرّم إظهارَ «الرموز الدينية» في بعض المؤسسات العمومية. وقد أثار هذا القانونُ موجاتٍ من الغضب والنقد والإدانة إبّان ظهوره مشروعًا للمناقشة، وبعد صدوره قانونًا ملزمًا. وفي غمرة النقاشات التي عرفتْها فرنسا حول هذا القانون، وخاصةً في أوساط النخب الفكرية والسياسية والحقوقية، تَبين أنّ النخب الأوروبية نفسَها ما تزال تحتاج إلى وقت طويل ونقاش واسع وعميق للحسم في إشكالات كثيرة تتعلّق أساسًا بمفهوم اللائكية وفلسفتها وتجلّياتها في واقع الممارسة السياسية واحترام حقوق المواطنين وحرياتهم الشخصية.

وبخلاف اللائكية الفرنسية المتعصّبة إلى حدّ العنصرية، ولاسيّما تجاه المواطنين الفرنسيين المنحدرين من أصول إسلامية، هناك لائكيات أوروبية معتدلة مرنة في نظرتها إلى علاقة السياسي بالديني، بل ذاتُ صدرٍ رحب يتّسع للآخر مهما كان عرقُه ودينُه ولغته، كاللائكية البريطانية والبلجيكية والهولندية والسويدية على سبيل المثال. ولكنْ مهما يكن هذا التسامح التي تبديه بعضُ الأنظمة اللائكية الغربية تجاه المعتقدات الدينية، وخاصةً المعتقد الإسلامي، فإنّ تفجيرات ١١ شتنبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن، وما تبعها من إعلان ما سمّته أمريكا وحلفاؤها «الحربَ على الإرهاب،» قد أوجد مظلّةً قانونيةً وأمنيةً أعطت الحكوماتِ الغربيةَ سلطاتٍ واسعةً لانتهاك حقوق المسلمين وتقييد حرياتهم، بل واعتقالهم، بموجب قوانين «مكافحة الإرهاب» أحيانًا وبغير ذلك الموجب أحايينَ أخرى ـ ـ وهو الأمر الذي عرّى دعاوى الغربيين في مجال الحريات وحقوق الإنسان وحياد الدولة تجاه مواطنيها من كثير من صدقيتهم. ولا ننسى في هذا السياق الإشارةَ إلى موقف بعض الدول الأوروبية، ومنها فرنسا، الرافضِ صراحةً لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بسبب هويتها الإسلامية أساسًا. بل إنّ من بين هذه الدول مَن اعترض على مشروع الدستور الأوروبي، الذي رفضتْه فرنسا وهولندا في استفتاء شعبي لأنه لم يتضمّن التنصيصَ على هوية أوروبا النصرانية. وهذا كلّه يدلّ على أنّ الفكرة اللائكية، في أصلها، ليست بريئةً من شبهة التحيّز الديني.

أما عن لائكيات عالمنا العربي والإسلامي، فمثالُها الحيّ الأبرز دولةُ تركيا الأتاتوركية، التي تَشْهد على تردّي النخبة اللادينية

العلمانية ونظام الحكم في المغرب

المتطرفة في الحضيض بوقوفها ضد ترشيح أحد أعضاء «حزب العدالة والتنمية» لرئاسة البلاد، لأنّ زوجته متحجّبة ـ ـ والشرُّ كلّ الشر عندهم أنْ تَدْخل امرأةٌ متحجّبةٌ قصرَ الرئاسة! وقيامة هؤلاء اللائكيين المتطرفين قائمةٌ اليومَ في تركيا من أجل ديموقراطيةٍ «على المقاس،» تتنكّر لإرادة الأغلبية، بل وتَفْرض على هذه الأغلبية أن تسلِّم بأن تكون للأقلية الكمالية المتشددة اليدُ العليا والكلمةُ الفصلُ في شؤون الناس. وهؤلاء اللائكيون المتطرفون هم الذين ضاقوا، من قبلُ، وما يزالون، بحجاب المرأة التركية المسلمة في الجامعات والبرلمان وغيرِها من المؤسسات العمومية. فأيةُ «علمانيةٍ» هاته التي تَنْزل إلى هذا المستوى من القمع والمنع والتحكّم في حريات الأفراد؟ وأيُّ خيرٍ يمكن أن يُرجى من أنظمة سياسية تجاهر بعدائها للدين وبمحاربتها لكلِّ ما يمتّ إليه بصلةٍ من مظاهر وأفكار وسلوكات وأخلاق؟ بل وأيةُ ديموقراطية ستكون ديمقراطية هذه الأنظمة التي تسعى، بكل الوسائل، ومنها وسائلُ القمع والدعاية والتلفيق والبهتان، من أجل عزل الناس عن معتقداتهم وتحويلهم إلى أرقام جوفاء في عمليات ميكانيكية يسمّونها «استحقاقاتٍ انتخابية»؟! الجدير ذكرهُ هو أنّ النموذج التركي الأتاتوركي هو المحتذَى في معظم الدول العربية والإسلامية، وإنْ كانت هذه الدول لا تصرِّح، أصلاً، بأنّها «علمانية» خشيةَ إثارة الرأي الإسلامي العامّ ضد أنظمتها الفاسدة من الأساس. وقد حاولت الحركةُ الإسلاميةُ التركية، وبخاصة في أثناء الولاية الأخيرة لـ «حزب العدالة والتنمية،» أن تبيّن في الواقع الملموس أنّ اللائكية، متى رجعتْ إلى أصل الاعتدال وراعت حقوقَ الناس وحريتَهم في الاختيار، تستطيع أن تستوعب المرجعيةَ الدينية وتتجاوز التقابلَ العدائي الذي يحاول أن يرسّخه اللائكيون «المتطرفون» اللادينيون، في تركيا وفي غير تركيا، بين «اللائكية» والدين.

أما في القطر المغربي الإسلامي، فالمسألة، في رأيي، تحتاج إلى بيان من ثلاث نقط :

• النقطة الأولى تتعلّق بالنظام المخزني الحاكم. والمخزن، في الاصطلاح السياسي المغربي الشائع، نظامٌ سياسي قوامُه مَلَكيةٌ وراثيةٌ يستبدّ فيها الملكُ بمطلق السلطات؛ وما البرلمانُ والحكومةُ وسائرُ مؤسسات الدولة والهيئات المنتخبة، على طريقة الديمقراطية المغربية، والمسؤولين المعيَّنين على الطريقة المغربية أيضًا، إلاّ أدواتٌ وتوابعُ في خدمة سياسات الملك وقراراته وتعليماته وتوجيهاته. وتحرص «جماعةُ العدل والإحسان» على وصف هذا النظام بأنّه نظامٌ «جبري» ترسيخًا للاصطلاح الإسلامي الأصيل والمنسي وتوسيعًا لدائرة تداوله.

فشخصُ الملك، بنصّ الدستور، «مقدّس،» بيده أن يَعْقد ويَفْسخ، ويأمر وينهى، ويعيِّن ويُقيل، ويتصرّف على الوجه الذي يراه من غير حسيب ولا رقيب. إنّه، باختصار، فوق جميع المؤسسات ـ وهذا دائمًا بحسب نصّ الدستور الذي وضعه الملكُ الراحل، غفر اللهُ لنا وله، وبحكم الأعراف والتقاليد التي كرّستْها ممارساتُ عهودٍ طويلة. وفوق كلّ هذا، فالملك، بصفته «أميرَ المؤمنين،» هو وحده الذي يحقّ له أن يَجْمع بين الدين والسياسة في أقواله وأفعاله وقراراته؛ أما سائر المغاربة فمُلْزَمون باختيار أحد الطريقين: طريق السياسة والابتعاد عن الشأن الديني، أو طريق الدين والابتعاد عن الشأن السياسي. واختيارُ طريق الدين لا يكون إلاّ تحت عباءة سياسات النظام المُسطَّرة ووفق منظوره واجتهاداته؛ وإلاّ فالعلماء مُبْعَدون غيرُ مرحَّبٍ بهم في أحسن الأحوال، ومتّهَمون بالخروج على الجماعة وإثارة الفتنة وعصيانِ وليّ الأمر في أسوإ الحالات.

يزعم النظامُ المغربي أنّه يستمدّ شرعيتَه من الدين، وأنّ دولته دولة إسلامية «أصولية.» وهذا يعني أنّه ينفي عن نفسه صفةَ «العلمانية،» التي شاع أنها تعني الفصلَ بين الدين والدولة، أيْ ممارسةَ السياسة بمعزل عن أصول الدين وأحكامه. أما الواقعُ الحارقُ الفاضح المعيشُ في كلّ شؤوننا الحياتية فيَشْهد أنّ النظام عندنا يستخدم الدينَ من أجل ترسيخ أركانه وإحكامِ قبضته وإدامةِ سلطانه؛ فالإسلام وأحكامُه وآدابُه في وادٍ، وسياساتُ النظام في المجال الديني في وادٍ آخر. ويكفي الاطّلاعُ على ما أحدثه النظام من تغيّرات وما أصدره من تعليمات، وبخاصة بعد جرائم الدار البيضاء المنكرة في ١٦

الفكرة اللائكية في أصلها ليست بريئةً من شبهة التحيّز الديني.

ماي ٢٠٠٣، وما اختطّه من سياسات في شأن ما سُمّي بـ «تأهيل الحقل الديني،» لنعرفَ أنّ الغاية الأساس من كلّ ذلك هي إحكامُ قبضة القمع والمنع والحصار على المعارضين السياسيين الحقيقيين للنظام، وفي طليعتهم «جماعةُ العدل والإحسان» التي ما تزال تدعو إلى دولة الحقوق والحريات والمؤسسات والعدل والشورى بدلَ دولة الجبر والتعليمات والشعارات الكاذبة المخدِّرة والسياسات الاستبدادية الفاشلة.

إذن، فنظامٌ هذا هو وصفُه لا يمكن أن يستقيم معه حديثٌ عن «العلمانية» ولا «الديموقراطية» ولا «الحداثة» ولا «الليبرالية»... ما دامت نواتُه الصلبة هي الاستبداد.

• أما الأحزاب المغربية، التي يقارب عددُها الأربعين، فهي، في تقديري، وحسب علاقتها بالموضوع الذي نحن بصدده، أنواع ثلاثة:

أ ـ أحزابٌ ذاتُ منشإ مخزني مائة في المائة، وهي التي كانت تسمّيها المعارضةُ السابقة «أحزابَ الإدارة.» إنّها أحزابٌ تسير في ركاب الدولة المستبدّة، لا فلسفة لها أو رؤية أو برنامج أو اختيار إلاّ ما يختاره المخزنُ ويَفْرض تعليماتِه في شأنه. ومن هذه الأحزاب ما يمثّل أعلى درجات انحطاط العمل السياسي في العصر الحديث، بما تمثّله من جهل وإمّعيةٍ وطمعٍ وانتهازيةٍ وغيرها من الرذائل النفسية والسلوكية. واللائكيةُ عند هذا الصنف من الأحزاب لوكٌ للكلام بما يُرضي النظامَ، ويزيد في رصيد شرعيته، ويرسِّخ سلطاتِ أمير المؤمنين المطلقة.

ب ـ النوع الثاني أحزابٌ كانت مُعارضةً في الماضي، فرُوِّضتْ واستُدرجتْ حتى تَمخزنتْ، فأصبحتْ مَلَكيّةً أكثرَ من الملك في الدفاع عن سلطات أمير المؤمنين المطلقة. وغايتُها من هذا الدفاع نيلُ رضا المخزن وشهادةِ حسن السلوك، والتحريضُ على الإسلاميين الذين يمثّلون شجًى في حلوقها بفضل شعبيتهم المتنامية في الناس يومًا بعد يوم. وإلاّ، فإنّ هؤلاء المخزنيين الجدد كانوا من أشدّ منتقدي إمارة المؤمنين لِما كانت تعنيه عندهم من استبدادٍ وتسلّطٍ وتجاوزٍ للقانون والمؤسسات، فضلاً عن معاني الرجعية والماضوية والظلامية وغيرها من الأوصاف التي كانوا، إلى عهد قريب، يرمون بها كلَّ ما يمتّ إلى المرجعية الإسلامية بصلة. والحقّ أنّ ذلك ما يزال ديدنَ تلك الأحزاب مع مشروع خصومها الإسلاميين واجتهاداتهم وأفكارهم، لكنّ «إمارة المؤمنين» خطٌّ أحمر! وسلوك هذه الأحزاب يشبه الصنفَ الأولَ من أحزاب المخزن في كونه يتعامل مع موضوع «الدين» و«السياسة» بانتهازيةٍ غايةٍ في الخسّة: «نعم» للدين في السياسة إذا تعلّق الأمرُ بسيّدنا أمير المؤمنين، و«لا» إذا تعلّق الأمرُ بزيد أو عمرو من الأفراد أو الأحزاب أو الجمعيات! بأيّ منطق، وبأيّ موجبٍ من دين أو فكر أو قانون؟ لا شيء، فهذا ما يقوله المخزنُ وكفى.

ج ـ النوع الثالث من الأحزاب، وعددُها قليل، ما يزال يعيش على هامش الديمقراطية المخزنية: فبعضُها ينتظر اعترافًا قانونيّاً بوجوده، وبعضُها يقدِّم رجلاً ويؤخِّر أخرى في شأن القبول بشروط اللعبة السياسية ودخول غمار الانتخابات. ويمتاز موقفُ هذه الأحزاب من موضوع علاقة الدين بالسياسة، ومن موضوع «إمارة المؤمنين» خاصةً، بشيء من الجرأة يشوبها شيءٌ من الغموض والتردّد: فقد تَسْمع هنا رأيًا عن ضرورة تجريد «إمارة المؤمنين» من السلطات المطلقة التي تحتكرها بغير رقيب ولا حسيب، وعن ضرورة حصرها في ركن التشريفات والتقاليد التي لا تتعدّى حدودَ الأشكال والألقاب. وقد تَسْمع من جهة أخرى رأيًا يقول بوجوب تقنين «إمارة المؤمنين» وتحديدِ صلاحياتها وجعلِ سلطاتها خاضعة للمراقبة والمحاسبة. وقد تَسْمع من جهة ثالثة رأيًا يقول بإبعاد الدين عن السياسة مطلقًا، وجعلِ أمر السياسة وتدبير شؤون الدولة ممارسةً بشريةً محضة لا علاقة لها بعقائد الدين وشرائعه وأخلاقه. وأصحاب هذا الرأي الأخير لا تكاد تسمع لهم حسّاً وسط ضوضاء الثقافة المخزنية السائدة في موضوع علاقة الدين بالسياسة، وهي ثقافة تزكّيها وتدافع عنها غالبيةُ الأحزاب الموجودة رغبًا ورهبًا.

• خارج دائرة الأحزاب، بدأتْ أصواتٌ كثيرة، وخاصةً بعد سطوع نجم الحركات الإسلامية في الحياة السياسية، موالية

للمخزن أو معارضةٌ له، تُسمَع من هنا وهناك، من بعض المفكّرين أو الفنّانين أو الناشطين في بعض الجمعيات، أو في بعض المنابر الصحفية، ولاسيّما الفرنكفونية، التي تُصنَّف في المستقلّين، تنادي بتبنّي طريق العلمانية (اللائكية) حلاً للمعضلات السياسية، وفي مقدّمتها معضلةُ علاقة الديني بالسياسي. وعلى الرغم من الانتقاد الواضح الذي تعبِّر عنه بعضُ هذه الأصوات إزاء السياسة المخزنية القائمة على احتكار سلطة الحديث باسم الدين من أجل تقوية سلطان الدولة، فإنها لا تُخفي، في كثير من المناسبات، تحيُّزَها السافرَ ضد مشروع الحركات الإسلامية، بل وتشارك أحيانًا في حملات إعلامية أو أنشطة ثقافية من أجل إضعاف التيار الإسلامي بتشويه سمعته والتشكيك في نيّات رجاله ونسائه، أو تنشر كثيرًا من الأباطيل والأراجيف في حق الإسلاميين ـ ـ وهو فعلٌ يسيء إلى أخلاق أهل الفكر والثقافة، ويخدش مصداقيةَ أهل الصحافة والإعلام.

وفيما يخصّ «جماعةَ العدل والإحسان،» فإنّ المطّلع على كتاباتها ومواقفها في مناسبات كثيرة لا تفوته ملاحظةُ الوضوح الكبير الذي تتّسم به في موضوع علاقة الدين بالسياسة عامة و«اللائكية» بصفة خاصة. وفيما يلي بعض التوضيحات:

١ ـ هذه الجماعة، وبحسب اختيارها منهجَ اللاعنف في التدافع السياسي وسلوك طريق جهاد الكلمة لعرض دعوتها والدفاع عن مشروعها، معروفةٌ بمعارضتها لسياسات الدولة المخزنية القائمة. ووفق ما بيّنتُه سابقًا من صفات هذه الدولة، فإنّ «الجماعة» لا ترى في «إمارة المؤمنين،» حسب مفهوم المخزن واجتهاد فقهاء المخزن الذي يجعل صفةَ «المؤمنين» تَشْمل المسلمين والنصارى واليهود، إلاّ مظهرًا من مظاهر الحكم الجبري الذي يناقض أصولَ الحكم الراشد العادل الذي تدعو «الجماعةُ» إلى إعادة بنائه. وهذا يعني أنّ النموذج الذي يقدّمه النظامُ المغربي للتوفيق بين الدين والدولة لا هدفَ له إلاّ تكريس هيمنة الدولة، فضلاً عن استخدام الدين في كل اتجاه من أجل مكاسب سياسية في الداخل والخارج.

٢ ـ أما الأحزاب الدائرة في فلك الدولة، فحكمُها، عند «الجماعة،» تابعٌ لحكم المتبوع بالطبيعة. ولئن كان لا بدّ من الاستثناء، فإنّه يَشْمل بعضَ الأفراد «المتمرّدين» الذين لا يتردّدون، في مرات عديدة، وفي مجالسَ خاصةٍ في الغالب، في التعبير عن مواقف مخالفةٍ لخطّ أحزابهم ومندِّدةٍ بتبعيتها.

٣ ـ أمّا الذين ينادون بإقرار نظام علماني (لائكي) لتدبير شؤون الدولة، فهم، في غالبيتهم، كما أشرتُ سابقًا، غيرُ منظّمين في أحزاب لائكية خالصة، بل أفراد نشطون في جمعيات، أو يملكون جرائدَ ومجلاتٍ، أو ينتمون إلى مراكز تهتمّ بالبحث والدراسة في المجالات السياسة والحقوقية. وهذا لا يعني أنّ هؤلاء الأفراد ليس لهم أيُّ انتماء حزبي بل، بالعكس، معظمُهم أعضاء في أحزاب سياسية وجمعيات حقوقية يَغْلب على مرجعياتها الفكرية وبرامجها النضالية المنحى اليساريُّ. وقد دعت «جماعةُ العدل والإحسان» منذ بروزها في الساحة في بداية الثمانينات من القرن الماضي مَنْ تَصِفُهم بـ «الفضلاء الديموقراطيين،» والذين يشتركون معها في معارضة دولة الاستبداد المخزني، ويناضلون من أجل نظام ديمقراطي قوامُه الحرياتُ وحقوقُ الإنسان وسيادةُ القانون، ويتميّزون بكونهم «لادينيين،» أيْ يضعون الدينَ مع موروثات الاستبداد في سلّة واحدة ويسعوْن إلى جعل الشأن السياسي بمعزل عن الدين على شاكلة الأنظمة الديموقراطية اللائكية الغربية، إلى حوارٍ مفتوحٍ ومسؤولٍ من أجل صياغةِ ميثاقٍ لحمتُه وسداه: أنّ الإسلامَ دينُ المغاربة، يَقْبله مَنْ يقبله، ويرفضه مَنْ يرفضه، على مرأًى من الشعب وسمعه، ليهلك مَنْ هلَكَ عن بيّنةٍ ويحيا مَنْ حيَّ عن بيّنة.

حوارٌ صريح ومسؤول نقرأ بعضَ جوانبه في محاضرة، بالفرنسية، لمرشد الجماعة الأستاذ عبد السلام ياسين، سنة ١٩٨٠، بعنوان «من أجل حوار مع النُّخب المُغَرَّبة.» ونقرأ عنه، بعد ذلك، بكثير من التفصيل، في كتاب **حوار مع الفضلاء الديمقراطيين** (١٩٩٤)، وفي كتاب **الشورى والديمقراطية** (١٩٩٦)، وفي كتاب **حوار الماضي والمستقبل** (١٩٩٧)، وفي

النموذج الذي يقدِّمه النظامُ المغربي للتوفيق بين الدين والدولة لا هدف له إلاّ تكريس هيمنة الدولة.

كتاب **حوار مع صديق أمازيغي** (١٩٩٧)، وفي كتاب **Islamiser la modernité** (١٩٩٨)، وفي فصول كثيرة من كتاب **العدل (الإسلاميون والحكم)** (٢٠٠٠)، فضلاً عن نداءات الجماعة، التي لم تنقطع إلى يومنا هذا، «إلى كل الشرفاء الأحرار والفضلاء الأصلاء.»

حوارٌ صريحٌ ومسؤول: أيُّ إسلام هو إسلامُنا؟ أيُّ إسلام هو هذا الإسلام الذي نَحْرص على قداسته والانتماء إليه؟ أهو إسلامٌ، على طريقة النصارى، لا شأنَ له بالسياسة وتدبير الدولة، بل شأنُه العاطفةُ الفردية والاختيارُ الشخصي؟ أمْ أنّه إسلامٌ لا تنفصل فيه السياسةُ وشؤونُ المعاش الدنيوية عن شؤون العبادة والمصير في اليوم الآخر؟ هل هناك من موجبات، من أصلٍ إيماني أو فقهٍ شرعي أو حكمةٍ إنسانية أو اجتهادٍ راجح، للدعوة إلى تبنّي «اللائكية» في بلادٍ يدين أهلُها بالإسلام؟ أللفصل بين دنيا المسلمين وآخرتهم؟

حوارٌ صريحٌ ومسؤول يعبِّر فيه كلُّ ذي رأي عن رأيه، ويَكْشف فيه كلُّ ذي وجه عن وجهه حتى يَعْرفه الناسُ على حقيقته: فهل الإسلام هو النصرانية حتى يُفرضَ على المسلمين أن يسلكوا السبيلَ الذي سلكه الأوروبيون للتخلّص من سطوة الكنيسة والسير في طريق اللائكية التي لا تنفكّ عن صاحبتيْها «العقلانية» و«الحداثية»؟ هل تاريخ المسلمين هو نفسُه تاريخُ النصارى حتى يُفرضَ علينا أن نتّخذ مسارَ النصارى هاديًا ومنقذًا؟

حوار صريح ومسؤول تُطرح فيه الأسئلةُ الحقيقةُ من أجل معرفة حقيقية، وتوضع فيه الإصبعُ حيث ينبغي لها أن توضع من أصل الداء، حتى لا تضيعَ الجهودُ في بحث الظواهر والأعراض، لاهيةً عن النفوذ إلى الجواهر والأعماق: فهل الديمقراطية اللائكية اليوم، عند أصحابها الأصلاء، ناجحةٌ بما يُغري باتّباعها؛ أمْ أنّ سيِّئاتها، المتكاثرةَ هنا وهناك، باتت أكبرَ من حسناتها التي تَعْرضها النظرياتُ المجرّدة والخطاباتُ الأكاديمية؟

حوارٌ صريحٌ ومسؤول، تتقابل فيها الآراءُ، وتتناظر فيه المشاريعُ والاجتهادات، كلٌّ يدلي بدلوه بكل مسؤولية وحرية. فهل من مستجيب؟

لقد نادت «الجماعة،» وما تزال تنادي، من أجل ميثاق إسلامي، وكلّنا مسلمون، لبناءٍ تُستثمَر فيه جهودُ جميع الصادقين، ويشارك فيه جميعُ الفضلاء الرافضين لدولة الجبر والتعليمات والمؤسسات الشكلية. ولكنّ الظاهر، في رأيي، أن أصحابنا الديمقراطيين اللائكيين في مأزق، لكونهم أولَ مَنْ يَعْلم أنّ دعوتهم إلى عزل الدين عن حياة الناس لا يمكن أن يكون لها أثرٌ فعّال إلا إذا أمكن تجريدُ الناس من عواطفهم وسلخهم عن مكنونات صدورهم ـ ـ وهذا هو المحال. ولهذا السبب أساسًا نرى أنّ أصحابَ الدعوة اللائكية ما يزالون يتجنّبون بكل الوسائل أن يجلسوا إلى طاولة واحدة مع الإسلاميين للمناظرة والحجاج والتحاور الصريح، ويكتفون بالطرق الملتوية والخطابات المراوغة والمقالات المغالطة التي تنفعهم في مجتمعٍ غالبيتُه من الأميين، وفي مجتمعٍ ما تزال تفعل فيه الدعايةُ فعلَ النار في الهشيم.

مراكش

د. عبد العالي مجدوب

أستاذ جامعي. عضو «جماعة العدل والإحسان الإسلامية» المحظورة.